رئيس مجلس الأمة يهنئ نظيريه في مملكة البحرين بالذكرى الـ 20 لإقرار ميثاق العمل الوطني

الغانم: جلسة خاصة بشأن «كورونا» غداً بعد التنسيق مع مقدمي الطلب والحكومة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه سيقوم بتوجيه دعوة لعقد جلسة خاصة يوم غد الثلاثاء لمناقشة الإجراءات الحكومية في التعامل مع فيروس كورونا المستجد وذلك بعد أن تم التنسيق مع النواب مقدمي الطلب ورئيس الحكومة.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس «بالنسبة لطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة الإجراءات والسياسية الحكومية في التعامل مع فيروس كورونا المستجد والسلالات المتحورة عنه والقرارات الحكومية وتداعياتها المقدم من النائب أسامة المناور ومجموعة من النواب، فقد تم التنسيق بين مقدمي الطلب والإخوة في الحكومة وأبلغني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بموافقة الحكومة على حضور هذه الجلسة».

وذكر الغانم أنه بعد التنسيق مع مقدمي الطلب تقرر أن تكون الجلسة يوم الثلاثاء المقبل، مضيفا «أدعو النواب إلى عمل مسحة الـ pcr، وستزودهم الأمانة العامة بالتفاصيل المتعلقة بالوقت والمكان».

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم «أتمنى أن تنتهي المسحات يوم الاثنين حتى يتمكن الجميع من الحضور للجلسة يوم الثلاثاء، وسأوجه الدعوة الآن لعقد هذه الجلسة».

من جانب اخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة فوزية بنت عبدالله زينل ورئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح، وذلك بمناسبة الذكرى الـ 20 لإقرار ميثاق العمل الوطني.

لمشاهدة الفيديو
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

بعد انتشار المخدرات والعنف المجتمعي

3 نواب لتشكيل لجنة حكومية لمكافحة الظواهر السلبية

د.بدر الداهوم

د. صالح المطيري

قدم النواب د.بدر الداهوم ود.محمد الحويلة ود.صالح المطيري اقتراحا برغبة لقيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة مشتركة بدراسة الظواهر السلبية خاصة انتشار المخدرات والعنف المجتمعي وبحث أسبابها وآثارها وتحديد الدوافع لارتكابها وإيجاد سبل معالجتها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لوحظ مؤخرا ارتفاع عدد حالات الإدمان على المخدرات وانتشار هذه الآفة في المجتمع لاسيما بين فئة الشباب والمراهقين، وهو ما يشكل تهديدا للمجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية والأمنية.

وذلك لما يتسبب فيه الإدمان من انحراف خطير في سلوكيات الفرد باعتباره طريقة مؤدية لارتكاب أفعال مجرمة قد تشكل ظواهر سلبية بحد ذاتها مثل العنف الأسري والمجتمعي، والتحرش في الأماكن العامة والطرقات، والسرقة وغيرها من الجرائم.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة مشتركة تضم في عضويتها كل الجهات الحكومية المعنية في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع وأهمها المختصة بمكافحة المخدرات والعنف المجتمعي، وأن يتم إشراك جمعيات النفع العام والمختصين، بحيث تقوم اللجنة بدراسة الظواهر السلبية وبحث أسبابها وآثارها وتحديد الدوافع لارتكابها وإيجاد سبل معالجتها.

«وزير الصحة سيوضع تحت المساءلة إذا أجبر المواطنين على دفع مبالغ للفنادق»

شعيب المويزري مجدداً: سأنسحب من جلسة القسَم

لمشاهدة الفيديو
شعيب المويزري

أكد النائب شعيب المويزري رفضه الحجر المؤسسي للعائدين إلى الكويت، معتبرا ان ازدياد حالات الإصابة بڤيروس كورونا يرجع إلى الإدارة السيئة لوزير الصحة ووكيل وزارته.

وقال المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن كل ما يجري الآن نتيجة القرارات الخاطئة لهذا الوزير، مضيفا إنه لم ولن يصلح للتعامل مع أي مشكلة سواء كانت جائحة كورونا او غيرها.

وأوضح أن الوزير شكل لجانا في المرحلة السابقة من قبل أطباء غير مختصين لمكافحة جائحة كورونا وتطوراتها وإيجاد السبل لمعالجة المصابين او حماية الآخرين من الجائحة.

ولفت إلى أنه في عهد هذا الوزير قام العديد من الأطباء بالتنبيه والإفصاح للناس عن الأخطاء التي ارتكبتها وزارة الصحة بتعاليم من وزير الصحة وتمت محاسبة هؤلاء الأطباء.

وشدد المويزري على ضرورة أن يكون هناك حجر منزلي من خلال نظام (الأساور) التي تم صرفها في السابق.

واستغرب المويزري من مصير الملايين التي تم صرفها في المحاجر الصحية وعلى مكافحة جائحة كورونا.

وأكد ان وزير الصحة سيوضع تحت المساءلة النيابية وسيتحمل كل المسؤولية إن أجبر المواطنين على دفع مبالغ للفنادق.

من جهة أخرى، استغرب المويزري من تعامل بعض المسؤولين في الجهات الحكومية مع دوام الموظفين المرضى بالسكري والربو، متسائلا: أليس هناك قرار بإعفاء المرضي من العمل؟

وأكد أنها ليست قضية مزاجية في السماح للبعض وعدم السماح للبعض الآخر في العمل، مضيفا أن كل مسؤول سيتحمل مسؤوليته تجاه هذا الأمر.

وأشار المويزري إلى أن بعض الكليات في جامعة الكويت تلزم الطلبة بالدوام على الرغم من وجود قرار بالتعليم عن بعد، متسائلا: أين وزيري الصحة والتربية من هذا الأمر؟

مستغربا من إلزام الطلبة والطالبات بحضور المحاضرات وأماكن التدريب.

من جانب آخر، جدد المويزري تأكيده على انسحابه من الجلسة التي ستقسم فيها الحكومة أمام البرلمان.

وقال المويزري إن رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد قدم استقالته بسبب تقديم استجواب له، معتبرا أن وجوده حاليا يعتبر مخالفا للدستور.

ورأى أن هذه القضايا متكررة وتدل على ان هذا النهج لا يمكن ان يتغير، مضيفا بالقول: «لن يوثر فينا ما تصلنا من رسائل مباشرة أو غير مباشرة بأن المحكمة الدستورية ستبطل المجلس أو أن المجلس سوف يحل».

وزاد: «كل من يحترم الدستور نحترمه وكل من يحترم الشعب والإرادة الشعبية نحترمه، ومن لا يحترم الإرادة الشعبية والدستور لن يلقى منا أي احترام أيا كان».

مهند الساير: كم عدد من دخلوا البلاد منذ إعادة تشغيل المطار؟

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، قال في مقدمته، إنه انتهى اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي المنعقد برئاسة سمو رئيس الوزراء في يوم الأربعاء الموافق 3/2/2021 بإصدار حزمة قرارات بناء على توصيات السلطات الصحية في البلاد ولجنة طوارئ كورونا.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي: 1 ـ يرجى تزويدنا بإحصائيات حول أعداد المواطنين الكويتيين والوافدين الذين دخلوا البلاد منذ إعادة تشغيل الرحلات الجوية بمطار الكويت الدولي ومطار T4 وطيران الجزيرة، وإحصائية بنوعية وظائف الوافدين الذين دخلوا البلاد من تاريخ 2020/12/21 وحتى تاريخه وأعدادهم مع استبعاد العمالة المنزلية.

2 ـ هل تقدمتم إلى لجنة طوارئ كورونا بأي توصيات متعلقة بفتح أو إغلاق المنافذ خلال الفترة من 2020/12/1 حتى تاريخه.

دعا إلى إعادة النظر في تحميل بعض الفئات تكلفة الحجر المؤسسي

الراجحي لتشكيل وزاري يواكب متطلبات المرحلة

لمشاهدة الفيديو
محمد الراجحي

طالب النائب محمد الراجحي بتشكيل وزاري يواكب متطلبات المرحلة، داعيا إلى إعادة النظر في قرار تحمل القادمين تكلفة الحجر المؤسسي خصوصا الطلبة الدارسين ومرافقي المرضى.

وقال الراجحي في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هناك تسريبات باختيار أسماء معينة كوزراء وهذه الطريقة هي طريقة حكومية لقياس نبض الشارع حول هذه الأسماء.

وأوضح الراجحي أن رئيس الوزراء لديه كامل الإمكانات في البحث عن تاريخ من يريد اختياره وزيرا سواء كان التاريخ السياسي أو الجنائي أو الأكاديمي أو التجاري وعليه اختيار رجال دولة يعينونه على المرحلة المقبلة.

ولفت إلى أنه في التشكيل الحكومي السابق هناك أحد الوزراء لديه مشكلة أكاديمية وآخر عليه مشكلة سياسية وثالث لديه مخالفة للمادة 131 من الدستور وهي امتلاكه أسهما في 13 شركة والكثير من النواب تكلموا عن هذا الأمر.

وشدد الراجحي على ضرورة «اختيار الوزراء الذين يهدفون إلى تحقيق الاستقرار»، مؤكدا أن «أسماء الوزراء سترسم خريطة المشهد المقبل».

من جانب آخر، طالب الراجحي الحكومة بإعادة النظر في قرارها الخاص بتحمل القادمين من الخارج تكلفة الحجر المؤسسي خصوصا الطلبة الدارسين في الخارج ومرافقي المرضى الذين يتلقون العلاج في الخارج.

وأوضح النائب محمد الراجحي أنه سيتم نقاش هذا الموضوع مع الحكومة في جلسة الثلاثاء المقبل لإعادة النظر فيه.

وأشار إلى أن الإعانة التي تقدمها الحكومة للطلبة هي 200 دينار بينما سعر التذاكر وصل إلى ألف دينار فكيف نطالبه بدفع قيمه الحجر المؤسسي.

تكون مدة استغلال المشروع 30 سنة وتنشأ فيها شاليهات ومراكز تجارية

بدر الحميدي يقدم اقتراحاً لتعمير واستثمار «فيلكا»

بدر الحميدي

قدم النائب بدر الحميدي اقتراحا بقانون بتعمير واستثمار جزيرة فيلكا اقتصاديا ولتكون بعدا أمنيا لحماية البلاد.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

مادة 1: يكون للعبارات والكلمات التالية المعنى الموضح مرتين كل منهما:

● الوزير: وزير المالية

● المشروع: مشروع تعمير واستثمار جزيرة فيلكا بمشروع كامل للبناء والتشغيل وتحويل المشروع إلى الدولة BOT.

● اللجنة العليا أو اللجنة: اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما حددت بالقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار إليه.

مادة 2: تلتزم بلدية الكويت خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون تسليم المساحات المحددة بالمخططات والتصاميم المعتمدة من مجلس الوزراء لتطوير وإعمار الجزيرة وذلك على ضوء الخرائط المرفقة لهذا القانون.

وعلى أن تكون هذه المواقع خالية من العوائق وعلى الجهات الحكومية ذات الصلة إزالة العوائق كل فيما يخصه على نفقتها، مع مراعاة تسليم المواقع من بلدية الكويت الى وزارة المالية.

مادة 3: تتولى وزارة المالية خلال سنة من تاريخ استغلالها مواقع الجزيرة من البلدية طرح مشروع استثمارها وإعمارها من قبل مستثمرين محليين وعالميين، وعلى ان يكون تنفيذ المشروع المطروح بين الشركات المدرجة أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية وفقا لنظام البناء والتشغيل والتحويل الى الوزارة B.O.T وفقا للشروط والضوابط والأحكام المحددة لها وطرحها على الشركات المدرج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من الشركات التي يدخل ضمن أغراضها الاستثمار والتنمية موضوع التنفيذ على النحو المحدد بالقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار إليه.

مادة 4: تكون دراسة عروض التنفيذ للمشروع أو أكثر لإعمار واستثمار الجزيرة واختيار أفضلها والإشراف على تنفيذ المشروع ومتابعة خلال مدة الامتياز وفقا للضوابط والقواعد المعمول بها لدى اللجنة العليا وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون ضوابط وشروط ونصوص عقد الاستغلال.

مادة 5: تحدد اللجنة العليا وثائق المشروع وجميع متطلباته ومكوناته بما فيها عدد الشاليهات والمشروعات الاستثمارية والخدمية والترفيهية، وغير ذلك من الاستعمالات المتوافقة مع طبيعة الجزيرة ومواقعها. وكل ما يتعلق بالشروط الأخرى وبالتزامات الشركة المستثمرة في تنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع وتحويله، بعد انتهاء مدة العقد الى الجهة المتعاقدة.

مادة 6: تكون مدة استغلال المشروع 30 سنة (ثلاثون عاما ميلاديا) ويراعى أن تكون وفقا للمكونات الاستثمارية بالمشروع من شاليهات وماريات ومراسي ومراكز تجارية وحدائق وفنادق ونتائج طرحها للبيع بالمزاد العلني واستغلالها بمعرفة المتحدث المنفذ للعقد، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون أي أنشطة أخرى تتوافق مع طبيعة الجزيرة.

يصدر وزير المالية بناء على موافقة مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال 6 أشهر من تاريخ العمل بأحكامه. باستثناء النواحي التنظيمية، لا يجوز إجراء أي تعديل على مكونات المشروع والمساحات المخصصة للمشاريع التجارية أو الاستثمارية او غير ذلك من الاستعمالات الأخرى أو أي من المرافق الخدمية للمشروع أو السياحية والترفيهية المحددة للمنتزهات بالجزيرة.

وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون مواصفات وإعداد الشاليهات ومراسي اليخوت والقوارب والفنادق والمراكز الخدمية والترفيهية المشار إليها.

مادة 7: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة 8: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي: أورد الدستور في المادة 20 منه مظاهر الاقتصاد الوطني وملامح وتوجيهات تطويره وإنمائه بالتعاون بين نشاط القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة المشاريع التي تحقق ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتحقيق الرخاء، مع تأكيد أن الثروات الطبيعية واستثمار الأراضي والانتفاع بها جزء منها تقوم الحكومة على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن البلاد. ولما كان الثابت على أرض الواقع انتشار ظاهرة قلة المعروض من القسائم الصناعية والخدمية والتجارية مع تباطؤ وتيرة الاستثمار على الرغم من التغيير في أسعار النفط محليا وعالميا، كان من الضروري قيام الحكومة على مسؤولياتها وتدارك ما أصاب قلة طرح المشاريع الاستثمارية والاقتصادية، على الرغم مما أكدته الدراسات من الجدوى الاقتصادية وما ترتبه من عوائد مالية وعلى نحو خاص المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي وغيرهما.

ولما كان من ضمن المحاور الاقتصادية استثمار وتعمير جزيرة فيلكا اقتصاديا وبعدا أمنيا حماية للبلاد تؤكد أهمية طرح مشروع الإعمار باقتراح بقانون تلزم أحكامه وغايته وأهدافه على نحو خاص أنه تم بالفعل منذ عدة سنوات صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد المخططات والتصاميم لتطويرها واستغلالها ولكن لم تر تنفيذا على أرض الواقع رغم الإعلان الحكومي عن طرحها للاستثمار بنظام B.O.T بتاريخ 2004/3/28، إلا إن هذا المشروع لم ير النور للآن. ويضاف إلى ما تقدم صدور المرسوم رقم 307 لسنة 2005 بإنهاء العمل بالمرسوم رقم 54 لسنة 2002 بتعيين رئيس جهاز وتنفيذ اتفاقيات المنطقة المقسومة وتطوير وتنمية الجزر الكويتية والمشروعات الكبرى لذلك جاء هذا الاقتراح بقيام الحكومة بطرح المشروع على شركة او أكثر تقوم على تنفيذ الاستثمار بجزيرة فيلكا بنظام البناء والتشغيل والتحويل إلى الدولة B.O.T، ذلك أن الاستثمار وفق هذا الإجراء، فضلا عن رفع تكاليف المشروع عن الخزانة العامة ما يتحقق من وفر للمشاريع الإنتاجية ويؤدي إلى الإفادة بالخبرات المحلية والعالمية والنظم المتطورة في سرعة إنجاز مشاريع الإعمار والتنمية والاستثمار ذو العائد المالي.

وقد جاء في المادة 1 بالتعريفات ومعاني الكلمات الوزارة بالمقترح وأدوات المادتين 2، 3 التزام بلدية الكويت تسليم مساهمات الأراضي القابلة للاستثمار بالجزيرة إلى المالية على أن تكون خالية من العوائق وتقديرها، الاختصاص المحدد بالمرسوم بالقانون رقم 105 في شأن أملاك الدولة وعلى ان تقوم الوزارة خلال سنة بتأسيس شركة مساهمة أو أكثر ليتقدم على تنفيذ أعمال المشروع بنظام B.O.T على النحو المحدد بالقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار إليه.

عبدالعزيز الصقعبي: تشديد العقوبات على التحرش في أماكن العمل والأسواق

د.عبدالعزيز الصقعبي

تقدم النائب د.عبدالعزيز الصقعبي عن تقدمه باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم (198 مكررة) إلى قانون رقم 16 لسنة 1960 المشار إليه نصها التالي: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 3 آلاف أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام سواء بالقول أو الإشارة بأفعال تنطوي على إيحاءات جنسية أو منافية للآداب العامة أو مخلة بالحياء العام.

وإذا كانت الأفعال الواردة في الفقرة السابقة قد نشأ عنها أذى بدني أو إصابات أو إتلاف الممتلكات المجني عليه يعاقب المتهم بالحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات أو بغرامة لا تزيد على 5 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويجوز للمحكمة في حالة إدانة المتهم الأمر بنشر ملخص من الحكم القضائي في إحدى الصحف على نفقة المتهم».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

اهتم ديننا الحنيف بالمرأة فكان مما أوصى به الرسول ﷺ ـ في خطبة الوداع: «ألا واستوصوا بالنساء خيرا فإنما هن عوان عندكم» ونصت المادة 9 من الدستور على أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها «وقد احتوى قانون الجزاء على مجموعة كبيرة من العقوبات الرادعة لمن يعتدي أو يهين المرأة.

إلا أن انتشار ظاهرة التحرش بأماكن العمل والأسواق وغيرهما ألزم بوجود نصوص أكثر صرامة وشمولية من النصوص الحالية في قانون الجزاء، لذلك جاء الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون رقم 16 لسنة 1960 المشار إليه تنص على أنه «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 3 آلاف أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام سواء بالقول أو الإشارة بأفعال تنطوي عليها إيحاءات جنسية أو منافية للآداب العامة أو مخلة بالحياء العام».

وإذا نتج عن عملية التحرش أذى بدني أو إصابات أو إتلاف الممتلكات المجني عليه «يعاقب المتهم بالحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات أو بغرامة لا تزيد على 5 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين»، كما تمت إضافة عقوبة التشهير في المتهم فنصت الفقرة الأخيرة من المادة على أنه «ويجوز للمحكمة في حالة إدانة المتهم الأمر بنشر ملخص من الحكم القضائي في إحدى الصحف على نفقة المتهم».

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar